

UKJAEs

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN 2222-2995

University of Kirkuk Journal For Administrative
and Economic Science



Alsharaby Mohammed Younus. The impact of the dimensions of the development of the banking sector on banking profitability GCC countries as a model for the period 2010-2022. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2024) 14 (3):274-281.

The impact of the dimensions of the development of the banking sector on banking profitability GCC countries as a model for the period 2010-2022

Mohammed Younus Alsharaby ¹

¹ Department of Banking and Financial Sciences/College of Administration and Economics/University of Mosul, Mosul, Iraq

mohamad_alsharaby@uomosul.edu.iq¹

Abstract: The research aims to study the impact of the dimensions of the development of the banking sector on the banking profitability of the Gulf Cooperation Council countries as a model for the period 2010-2022, and to prove the basic research hypotheses, and with the aim of exploring the impact of the development of the banking sector on banking profitability, a standard model was built that tests the impact of the dimensions of the development of the banking sector in terms of its inclusion of four dimensions (depth, access, efficiency, and stability) that represent the independent variables, while the profitability index represented the dependent variable expressed by the return on assets, for the sample of the Gulf Cooperation Council countries, for the period (2010-2022), so that the number of observations of the time series reached (65) observations. The measurement variables also included an indicator for each of the four dimensions: depth: expressed by the bank credit to deposits index, efficiency: expressed by the bank's non-interest income index, access: expressed by the banking concentration index, the percentage of banking assets held by the first three banks, and stability: expressed by the z-score index. The Pooled Ordinary Least Squares (POLS) methodology was used, and the results showed that the development of the banking sector in the areas of depth, access, efficiency, and stability has a positive impact on the profitability of the banking sector.

Keywords: Profitability, Efficiency, Depth, Reach, Development of the Banking Sector.

أثر أبعاد تطور القطاع المصرفي في الربحية المصرفية بلدان مجلس التعاون الخليجي انموذجاً
للفترة ٢٠٢٢-٢٠١٠

م. محمد يونس الشرايبي^١

^١ قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل، الموصل، العراق

المستخلص: يهدف البحث الى دراسة أثر أبعاد تطور القطاع المصرفي في الربحية المصرفية لبلدان مجلس التعاون الخليجي انموذجاً للفترة ٢٠٢٢-٢٠١٠، ولإثبات فرضيات البحث الأساسية، ويهدف استكشاف أثر تطور

القطاع المصرفي في الربحية المصرفية، تم بناء نموذج قياسي يختبر أثر ابعاد تطور القطاع المصرفي من حيث اشتمالها على اربعة ابعاد (العمق، الوصول، الكفاءة، والاستقرار) التي تمثل المتغيرات المستقلة، فيما مثل مؤشر الربحية المتغير المعتمد المعبر عنه بالعائد على الموجودات، لعينة بلدان مجلس التعاون الخليجي، للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٢)، ليبلغ عدد مشاهدات السلسلة الزمنية (٦٥) مشاهدة. كما تضمنت متغيرات القياس مؤشراً لكل بعد من الابعاد الأربعة، العمق: عبر عنه بمؤشر الائتمان المصرفي الى الودائع، الكفاءة: عبر عنها مؤشر دخل المصرف من غير الفوائد، كما الوصول: عبر عنه بمؤشر التركيز المصرفي نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الأولى، أما الاستقرار: عبر عنه بمؤشر z-score، وظهرت النتائج أن استخدام منهجية الانحدار التجميعي (Pooled Ordinary Least Squares - POLS)، وظهرت النتائج أن تطور القطاع المصرفي في مجالات العمق، الوصول، الكفاءة، والاستقرار له تأثير إيجابي على ربحية القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الربحية، الكفاءة، العمق، الوصول، تطور القطاع المصرفي.

Corresponding Author: E-mail: mohamad_alsharaby@uomosul.edu.iq

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي على مر السنوات تحولات جذرية في هيكله وعملياته، والتي انعكست بمجملها على أداء المصارف بشكل عام وربحيته على وجه الخصوص، حيث يساهم تطور القطاع المصرفي في دعم وتعزيز الإيرادات وتقليل التكاليف وتحسين إدارة المخاطر، مما يعزز القدرة على تحقيق الأرباح على المدى الطويل، وفي هذا الإطار تجسدت تلك التطورات بإدخال التحسينات على مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وتحول العديد من العمليات المصرفية إلى الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية مما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتقليل التكاليف الإدارية، وبالتالي تحسين كفاءة العمل وتعزيز قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في مضمار الخدمات المالية المقدمة كالتطبيقات المصرفية الذكية والتجارة الإلكترونية، والتي شكلت الأساس في توسيع نطاق الخدمات المقدمة وزيادة قدرة المصارف على جذب شرائح مستهدفة وجديدة من الزبائن والحفاظ على الشريحة الحالية، فضلاً عن توسيع مصادر الدخل، سواء من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة، أو من خلال الاستثمار في الأسواق المالية وتقديم خدمات الاستشارات المالية المتقدمة. ضمن هذا المفهوم، واستناداً إلى أهمية القطاع المصرفي بعده أحد مرتكزات التقدم الاقتصادي، لما له من دور محوري في تمويل الاقتصاد وتنميته، ونظراً لعد مستوى تطور القطاع المصرفي عاملاً مفسراً لأداء وربحية المصرف، تولد لدى الفكر المالي الدافع نحو دراسة وتحليل تأثير تطور القطاع المصرفي على ربحية المصرف.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

انطلاقاً من الصعوبات التي تكتنف العمل المصرفي، لخصوصيته ولما تمتاز به بيئته من ديناميكية أساسها خضوعه لتأثير العديد من المتغيرات والعوامل المتداخلة والمتشابكة، على النحو الذي قد يحيل دون تحقيق الاثر الايجابي لتطور القطاع المصرفي، نتيجة لضرورة تكامل جميع المتغيرات من سياسات نقدية ومالية، وظروف اقتصادية مواتية، الامر الذي شكل الارضية التي استند اليها البحث في صياغة مشكلته وبالتالي: تتجسد المشكلة من خلال احتمالية حدوث أثر سلبي لتطور القطاع المصرفي في ربحيته وسببها فقدان تكامل المتغيرات الاقتصادية في تعزيز الاثر الإيجابي.

ثانياً: أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث من خلال أهمية القطاع المصرفي بعده أحد مرتكزات التقدم الاقتصادي، لما له من دور محوري في تمويل الاقتصاد وتنميته، ونظراً لعد مستوى تطور القطاع المصرفي عاملاً مفسراً لأداء وربحية المصرف، تولد لدى الفكر المالي الدافع نحو دراسة وتحليل أثر أبعاد تطور القطاع المصرفي في الربحية المصرفية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر تطور القطاع المصرفي في ربحية المصرف، من خلال بناء نموذج قياسي يختبر أثر ابعاد تطور القطاع المصرفي من حيث اشتمالها على اربعة ابعاد (العمق، الوصول، الكفاءة، والاستقرار) التي تمثل المتغيرات المستقلة، كما تضمنت متغيرات القياس مؤشراً لكل بعد من الابعاد الأربعة، فيما مثل مؤشر الربحية المتغير المعتمد المعبر عنه بالعائد على الموجودات.

رابعاً: فرضية البحث

يمكن صياغة فرضية البحث في ضوء التساؤل المطروح بالشكل الآتي:
يوجد تأثير ايجابي ذات دلالة احصائية لتطور القطاع المصرفي في الربحية.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث

تتمثل الحدود المكانية للبحث ببيانات القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين تمثلت الحدود الزمانية بالفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢.

سادساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة Akbas ٢٠١٢:

بحثت دراسة (Akbas (2012) في العوامل المحددة لربحية المصارف: دراسة على القطاع المصرفي التركي، لعينة مكونة من ٣٤ مصرفاً تجارياً تركياً، للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، باستخدام منهجية البيانات المزدوجة المتوازنة، لرصد العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف، والتي عبر عنها بمؤشر العائد على الموجودات (ROA)، وحجم الموجودات كمقياس لحجم المصرف، ونسبة رأس المال إلى الموجودات كمقياس لقدرة المصرف على امتصاص الخسائر، وجودة الائتمان، كمقياس لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، والكفاءة التشغيلية، كمقياس لكفاءة استخدام المصرف لموارده، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين حجم الموجودات ونسبة رأس المال إلى الموجودات والعائد على الموجودات، بالإضافة الى وجود علاقة سلبية بين جودة الائتمان والكفاءة التشغيلية والعائد على الموجودات، حيث تشير النتائج إلى أن المصارف الأكبر حجماً (ذات رأس المال الأعلى) تميل إلى تحقيق ربحية كما أن المصارف ذات جودة الائتمان الأفضل والكفاءة التشغيلية الأعلى تميل إلى تحقيق ربحية أعلى.

٢- دراسة Yüksel, S., Mukhtarov, S., Mammadov, E., & Özşarı, M. ٢٠١٨:

بحثت دراسة (Yüksel, S., Mukhtarov, S., Mammadov, E., & Özşarı, M. (2018) عن العوامل المؤثرة على ربحية المصارف، لعينة من المصارف التجارية، مكونة من ١٣ دولة من دول ما بعد الحقبة السوفيتية، للفترة ١٩٩٦ – ٢٠١٦، باستخدام منهجية العزوم المعممة (Generalized Method of Moments – GMM)، ووجدت أن العوامل لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف تتمثل بـ (حجم القروض الممنوحة: كلما زاد حجم الاقراض المصرفي زادت الربحية المصرفية، الدخل من غير الفوائد: والذي يشتمل على رسوم الخدمات المصرفية وغيرها من المصادر غير المرتبطة بالفائدة على القروض، وتشير النتائج إلى أن التركيز على زيادة حجم القروض وتنويع مصادر الدخل والمواءمة مع النمو الاقتصادي يعد من الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز الربحية المصرفية.

٣- دراسة Xu, M. T., Hu, K., & Das, M. U. S. ٢٠١٩:

ناقشت دراسة (Xu, M. T., Hu, K., & Das, M. U. S. (2019) العلاقة بين ربحية المصارف والاستقرار المالي للنظام المالي ككل، لعينة شملت ١١٤ مصرفاً تجارياً في ١٠ دول آسيوية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، باستخدام البيانات المزدوجة المتوازنة لرصد العلاقة بين ربحية المصرف والتي تم التعبير عنها من خلال مؤشر العائد على الموجودات (ROA)، ونسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس قدرة المصرف على امتصاص الخسائر، والقروض المتعثرة لقياس مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، الكفاءة التشغيلية: مقياس لكفاءة استخدام المصرف لموارده، على الاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة الى أن تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين أنظمة الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي يساهم في تحسين ربحية المصارف على المدى الطويل

٤- دراسة Ozili, P. K., & Ndah, H. ٢٠٢١:

بحثت دراسة (Ozili, P. K., & Ndah, H. (2021) في العلاقة بين تطور القطاع المصرفي وربحية المصارف في نيجيريا، من خلال تحليل ما إذا كان النظام المصرفي الأكثر تطوراً يؤدي إلى زيادة ربحية المصارف، لعينة المصارف النيجيرية، للفترة ١٩٩٦ – ٢٠١٦، باستخدام منهجية العزوم المعممة (Generalized Method of Moments – GMM)، ووجدت الدراسة أن تطور القطاع المصرفي، الذي يقاس بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، له تأثير سلبي على ربحية المصارف في نيجيريا، حيث تشير إلى أن تطور القطاع المصرفي قد يقلل فعلياً من ربحية المصارف في البيئة النيجيرية، كما تظهر النتائج أن حجم القطاع المصرفي، وهو مؤشر للتطور المالي، يشكل عاملاً محدداً مهماً لربحية المصارف، وبشكل أكثر دقة (الدخل من غير الفوائد) مما يستدعي حاجة الهيئات التنظيمية إلى صياغة سياسات تمكينية للسوق تشجع المصارف الجديدة على النجاح في إطار الصناعة المصرفية، كما يحتاج ذوي القرار أن يأخذوا في الاعتبار المستوى السائد لتطور القطاع المصرفي، ولا سيما حجم القطاع المصرفي، في تسعير الموجودات وقراراتهم الاستثمارية، وبما يضمن تعزيز ربحية المصرف.

المبحث الثاني الإطار النظري

أولاً: تطور القطاع المصرفي:

يعد تطور القطاع المصرفي باعتباره من أهم مكونات القطاع المالي خصوصاً في الدول التي تعتمد على التمويل غير المباشر، جزءاً من تطور القطاع المالي بصفة عامة. وعليه يعرف تطور القطاع المصرفي بأنه زيادة التعامل في الوساطة المالية المصرفية في ظل تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة المنافسة. (Kpodar,2006, 88)

ضمن هذا الإطار وثقت معظم الأدبيات المالية الأثر الإيجابي لتطور القطاع المصرفي في ربحية المصرف، ففي البلدان التي تتمتع بأسواق مالية متطورة وأدوات مالية متنوعة، تستطيع البنوك تحقيق أرباح أعلى نتيجة لزيادة فرص الاستثمار وتنويع مصادر الدخل، فضلاً عن وجود أطراف داعمة ضمن القطاع المالي تعزز من كفاءة عمليات الإقراض والاقتراض، مما يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية. (Ozili & Ndah, 2024, 238-262).

ويؤكد (Le & Ngo (2020) وضمن ذات المسار أن تعزيز ربحية المصرف، سيدفع المصرف باتجاه إعادة استثمار جزءاً من أرباحه في تطوير أعماله وبنائه التحتية، بما ينعكس في تحسين كفاءة عملياته وتوسيع نطاق خدماته، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة قدرته التنافسية، وتعزيز حصته السوقية، وبما يصب بمجموعه بنمو ربحية المصرف على المدى الطويل (Le & Ngo, 2020, 65-73).

وفي اتجاه آخر، وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية التي تربط بين تطور القطاع المصرفي وربحية المصرف، إلا أن بعض الدراسات رصدت الأثر السلبي له، والذي يتجسد من خلال تعاظم الضغط التنافسي، حيث يقود التطور المالي السريع إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية، الأمر الذي ينعكس بانخفاض هوامش الربح، ومع استمرار دخول المزيد من المنافسين إلى السوق، قد تشهد المصارف ضغوطاً على أسعار الفائدة ورسوم الخدمات، مما يؤثر سلباً على أدائها المالي، وعلى وجه الخصوص ربحيتها. (Demirgüç-Kunt & Huizinga, 2001,1).

ثانياً: أبعاد تطور القطاع المصرفي:

١- العمق المصرفي:

يعكس العمق المصرفي مدى التوافق بين حجم الإنتاج وحجم القطاع المصرفي من حيث المدخرات والاستثمارات وآليات إعادة التوزيع (Sheikh Ali,2021,37)، وعليه فإن تمتع الاقتصاد بمستوى كافٍ من العمق المصرفي يشير إلى قدرته على توفير كميات مناسبة من الأموال والخدمات المالية، وتقديم مؤسسات مالية كفوة مما يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. (Mirkin et al.,2013, 166)

٢- الوصول:

يشكل الوصول المصرفي البنية التحتية للنظام المالي المتمثلة في المصارف وموقعها فضلاً عن إمكانية استعمال المنتجات والخدمات المالية التي تمنحها المؤسسات الحكومية الرسمية ومدى إمكانية الوصول إليها من قبل الأشخاص والشركات من جميع القطاعات الاقتصادية (Mahmoud & Alraoy,2023,144)، على النقيض من ذلك، يعكس التركيز المصرفي تركيز الأصول والموارد في أيدي عدد محدود من المصارف الكبرى، مما يحد من انتشار الخدمات المصرفية ويصعب وصول الزبائن إليها. (Bara, Mugano & Roux,2017,152).

٣- الكفاءة:

هي النسبة بين المدخلات المصرفية والمخرجات، وإذا كانت المخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة أكبر من المدخلات فذلك يعني تحقيق كفاءة في الأداء، وعندما تكون المخرجات أكبر بكثير من المدخلات فهذا يؤدي إلى تحقيق الكفاءة القصوى، وفي حال كون المدخلات أكبر من المخرجات يعني انخفاض الكفاءة والتي لا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة (Abu Al-Ezz,2020,35).

٤- الاستقرار المصرفي:

يعرف الاستقرار المصرفي بأنه صمود النظام بكل مكوناته أمام الصدمات دون تعطيل كبير في الوساطة المالية، والتخصيص الفعال للمدخرات إلى الاستثمار الإنتاجي (Ozili,2019,11). أو أنه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للموجودات التي يملكها القطاع المصرفي في نهاية الفترة الحالية أكبر من قيمة الديون الكلية لنفس الفترة (Al-Khazarji & Al-Araji,2020,329).

ثالثاً: أثر أبعاد تطور القطاع المصرفي على ربحية المصرف:

يعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف وامراً ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع اليها المستثمرون، والمؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة باستخدام الموارد المتاحة (فخري وقادر، ٢٠١٦، ١٤٩). وفيما يلي توضيح لأثر أبعاد تطور القطاع المصرفي على ربحية المصرف:

١- أثر العمق المصرفي على ربحية المصرف:

يمثل مؤشر العمق المصرفي مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية (Toyin, 2016, 29)، وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والأدوات المصرفية المختلفة والتي تسهم في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية (Aluko, 2017, 34).

٢- أثر الوصول المصرفي على ربحية المصرف:

وهو القدرة على استخدام المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية وفي هذا الإطار يواجه العديد من الأفراد والشركات عوائق تحول دون حصولهم على هذه الخدمات، مثل التكاليف المرتفعة والمسافات الجغرافية (Ravikumar, 2017, 155)، ويزيد التركيز المصرفي من خلال الحد من المنافسة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليل الخيارات المتاحة للعملاء. وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى التركيز المصرفي يعني انخفاض مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، ويقاس من خلال نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها البنوك الثلاثة الأولى (Bara, Mugano & Roux, 2017, 152) (Svirydzenka, 2016, 10).

٣- أثر الكفاءة المصرفية على ربحية المصرف:

تشير الكفاءة المصرفية بصورة عامة الى وجود مؤشرات للربحية، حيث تكون النسبة المستخدمة لقياس مستوى ربحية المصرف هي العائد على الودائع (ROD) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ويمكن للمصرف الحصول على الربح وبالعكس يتطلب من المصرف أيضاً تحقيق أرباح عالية التي تعكس قدرتها على المنافسة إمكانية الدفاع عن الصناعة المصرفية في ظل الصراعات التنافسية القائمة (Bui, 2020, 9). وكلما ارتفع العائد على حقوق الملكية يدل على ارتفاع الكفاءة المصرفية مع زيادة في الأرباح المحتجزة، التي تعكس كفاءة المصرف في استخدام موجوداته مع ادارته الجيدة في جانبي ميزانية المصرف بهدف تحقيق أعلى عائد للمساهمين.

٤- أثر الاستقرار المصرفي على ربحية المصرف:

هناك عدة مقاييس لتقدير الاستقرار المصرفي، لكن أشهرها وأكثرها استخداماً هو مؤشر (Z-score)، ميزة هذا المقياس بالإمكان استخدامه للمؤسسات التي لا تتوفر لها بيانات أكثر تطوراً، كما تسمح درجات (Z-score) بمقارنة أخطار التخلف عن السداد في مجموعات مختلفة من المؤسسات، والتي قد تختلف في ملكيتها أو أهدافها، ولكنها تواجه أخطار الإفلاس (Dumicic, 2016, 115). ومع شيوع استخدامه كمقياس للاستقرار المالي إلا أن له حدوداً، فهو يستند في حسابه على بيانات مالية (محاسبية) فقط، كحجم الموجودات وصافي الدخل، وبالتالي يتطلب حسابه أن تكون المؤسسات المالية قادرة على تسهيل البيانات المبلغ عنها، فقد توفر درجة (Z-score) تقييماً إيجابياً للغاية لاستقرار المؤسسات المالية، كذلك تنظر درجة (Z-score) الى كل مؤسسة مالية على حدة وتغفل الارتباطات الموجودة بين المؤسسات، مما قد يغفل احتمال أن يتسبب تعثر إحدى المؤسسات المالية في تعثر المؤسسات المالية الأخرى في النظام (Qandouz et al., 2022, 7).

المبحث الثالث الإطار التطبيقي

بناءً على ما تقدم، واستناداً إلى الأطر النظرية والدراسات التجريبية السابقة، ولإثبات فرضيات البحث الأساسية، وبهدف استكشاف أثر تطور القطاع المصرفي في الربحية المصرفية، تم بناء نموذج قياسي، يختبر أثر أبعاد تطور القطاع المصرفي من حيث اشتمالها على أربعة أبعاد (العمق، الوصول، الكفاءة، والاستقرار) في مؤشر الربحية المعبر عنه بالعائد على الموجودات، لعينة بلدان مجلس التعاون الخليجي، للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٢)، ليلبيغ عدد مشاهدات السلسلة الزمنية (٦٥) مشاهدة.

١. عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من الجهاز المصرفي لبلدان مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الامارات، البحرين، الكويت، عمان)، وتم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، للحصول على جميع البيانات الخاصة بأداء القطاع المصرفي لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

٢. متغيرات البحث

ومن أجل الحصول على نموذج يستوفي شروط التقدير، ونظراً لتنوع مؤشرات تطور القطاع المصرفي من حيث اشتغالها على اربع ابعاد (العمق، الوصول، الكفاءة، والاستقرار)، تضمنت متغيرات القياس مؤشراً لكل بعد من الابعاد ك(دخل المصرف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل، نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الاولى، الائتمان المصرفي كنسبة مئوية من الودائع، والاستقرار المصرفي Bank z-score) وعلى التوالي، وفقاً لما معروض في الجدول (١)

جدول (١): المتغيرات المبحوثة

المتغيرات المستقلة			
الرمز	المقياس	البعد	ت
CREDIT	الائتمان المصرفي الى الودائع	العمق	١
INCOME	دخل المصرف من غير الفوائد	الكفاءة	٢
CONS	نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الاولى	الوصول	٣
ZSCORE	(Bank z-score)	الاستقرار	٤
المتغير المعتمد			
ROA	نسبة العائد على الموجودات	ربحية القطاع المصرفي	٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الاطر النظرية والدراسات التجريبية

تأسيساً على ما تقدم، يمكن صياغة نموذج التقدير على شكل دالة رياضية يُستند اليها في بناء معادلة قياسية تعكس النموذج القياسي الثلاث المذكور انفاً وكما يلي:

$$ROA = F \{CREDIT, INCOME, CONS, Z - SCORE, \}$$

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 CREDIT + \beta_2 INCOME + \beta_3 CONS + \beta_3 Z - SCORE + \varepsilon_i$$

٣. تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

للوصول الى نتائج وتقديرات لنماذج اثر تطور القطاع المصرفي في الربحية المصرفية، لعينة بلدان مجلس التعاون الخليجي، للفترة (2010-2022)، تم استخدام منهجية المربعات الصغرى العادية OLS التي ادرجت نتائجها في الجدول (٢).

جدول (٢): تقدير النموذج

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 04/27/24 Time: 08:49
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: ٥
Total panel (balanced) observations: ٦٥

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONS	0.021115	0.007825	2.698254	0.0087
INCOME	0.041910	0.011174	3.750761	0.0004
CREDIT	0.016679	0.003404	4.899685	0.0000
ZSCORE	0.118278	0.014647	8.075307	0.0000
C	-5.115759	1.167845	-4.380513	0.0000
R-squared	0.528548	Mean dependent var		1.980513
Adjusted R-squared	0.502715	S.D. dependent var		0.833903
S.E. of regression	0.588056	Akaike info criterion		1.837966
Sum squared resid	25.24410	Schwarz criterion		1.989037
Log likelihood	-66.68067	Hannan-Quinn criter.		1.898442
F-statistic	20.46016	Durbin-Watson stat		0.550658
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ويمكن تشخيص ما يلي:

- أظهر النموذج معنوية احصائية عالية، وذلك من خلال بقاء قيمة Prob. (F-statistic) دون 0.05 وهو ما يدل على جودة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية.
- أظهرت نتائج تقدير وجود تأثير ايجابي معنوي لبعده الوصول المقاس بمؤشر التركيز المصرفي المعبر عنه بنسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الاولى، في ربحية القطاع المصرفي بدلالة مؤشر العائد على الموجودات (ROE) من خلال انخفاض قيمة P لذلك المتغير عن حاجز 0.05، وبمعامل بلغ (0.021115) وهو ما جاء متعارضاً مع الاطر النظرية والدراسات التجريبية التي اكدت على العلاقة العكسية بين التركيز المصرفي وربحية القطاع المصرفي، ما يعني أن ارتفاع التركيز المصرفي بدلالة نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الاولى، بمقدار 1 يؤدي الى ارتفاع ربحية القطاع المصرفي بمقدار (0.021115)، وهو ما قد يغزى الى أن ارتفاع مستوى التركيز المصرفي يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية كبيرة للمصرف ويقلل من التكاليف المصاحبة لتقديم الخدمة، فضلاً عما يحققه من مزايا القدرة التنافسية في تحديد الأسعار بشكل تنافسي، مع امكانية خلق فرص جديدة للنمو عبر التوسع في مجالاته المتخصصة أو الاستحواذ على المصارف الاخرى.
- أظهرت نتائج تقدير وجود تأثير ايجابي معنوي لمتغيرات (دخل المصرف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل، الائتمان المصرفي كنسبة مئوية من الودائع، والاستقرار المصرفي Bank z-score) في ربحية القطاع المصرفي بدلالة مؤشر العائد على الموجودات (ROE) من خلال انخفاض قيمة P لتلك المتغيرات عن حاجز 0.05، وبمعاملات بلغت (0.041910)، (0.016679)، (0.118278) على التوالي وهو ما جاء متوافقاً مع الاطر النظرية والدراسات التجريبية التي اكدت على العلاقة الطردية بين نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الاولى، دخل المصرف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل، الائتمان المصرفي كنسبة مئوية من الودائع، والاستقرار المصرفي Bank z-score وربحية القطاع المصرفي، ما يعني أن نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الثلاث الاولى، دخل المصرف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل، الائتمان المصرفي كنسبة مئوية من الودائع، والاستقرار المصرفي Bank z-score بمقدار 1 يؤدي الى ارتفاع ربحية القطاع المصرفي بمقدار (0.041910)، (0.016679)، (0.118278) على التوالي.
- ظهر معامل التحديد في نموذج ربحية القطاع المصرفي بقيمة متوسطة، حيث فسر التغير في المتغيرات المفسرة ما مقداره 52.8548% من التغيرات الحاصلة في مؤشر ربحية القطاع المصرفي (ROA)، مما يدل على القدرة الجيدة للنموذج في تفسير تغيرات ربحية القطاع المصرفي.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1. يشير تطور القطاع المصرفي ضمن ابعاده الاربعة (العمق، الوصول، الكفاءة، الاستقرار) إلى انعكاس طردي مباشر على الأرباح، مما يعني أن المصارف التي تستثمر في تطوير قدراتها وخدماتها بشكل مستمر، تحقق عوائد أعلى.
2. ترتبط ربحية المصارف بشكل وثيق بمستوى التركيز في القطاع المصرفي، حيث أن نوع التركيز ودرجته، إلى جانب عوامل أخرى مثل بيئة السوق وإدارة المخاطر، تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى قدرة المصارف على تحقيق أرباح. فالتخصص الناتج عن التركيز يمكن أن يحسن الكفاءة والتنافسية، مما ينعكس إيجاباً على الأرباح.
3. تساهم مصادر الدخل غير الفائدة، مثل الرسوم والخدمات الأخرى، في زيادة أرباح المصارف، كون تنويع مصادر الدخل يخفف من الاعتماد على مصدر دخل واحد، ويسمح للمصارف بتحقيق إيرادات إضافية.
4. تلعب نسبة الائتمان إلى الودائع دوراً هاماً في دعم وتعزيز ربحية المصرف عبر ما تحققه هذه النسبة من توازن جيد بين المخاطرة والعائد، على النحو الذي يقلل من المخاطر المرتبطة بالإقراض، ويضمن توفر السيولة اللازمة.
5. يساهم الاستقرار المصرفي في زيادة ربحية البنوك من خلال تفاعل عدة عوامل، فقدرة البنوك على تحمل المخاطر تقلل من التكاليف المرتبطة بالأزمات، وتعزز ثقة العملاء والمستثمرين، مما يؤدي إلى دعم وتعزيز إيرادات المصرف.

المقترحات:

- 1- على السلطات النقدية والتنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز مراقبتها لعمليات التركيز المصرفي وضمان عدم تشكيل أي تحالفات تضر بالتنافسية والاستقرار المالي، وتوجيه السياسات بما يعزز من عمق وكفاءة القطاع المصرفي، وبالتالي يعزز من ربحيته.
- 2- يستوجب على متخذي القرار في القطاع المصرفي تقييم مخاطر ومزايا التركيز بعناية قبل اتخاذ أي قرار في هذا الصدد، لما للتركز المفرط من اثار ضارة على ربحية المصرف والقطاع المصرفي ككل، مقابل الاثار المحمودة للتركز المعتدل، كما قد يكون التركيز أكثر فائدة في الأسواق المستقرة، وأكثر ضرراً في الأسواق المتقلبة.
- 3- على المصارف العمل على تحسين تنويع مصادر دخلها من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة وإدارة جيدة للرسوم والعمولات.
- 4- على السلطات النقدية العمل على تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال تطوير إطار تنظيمي يعزز من قدرة البنوك على التحمل والتصدي للمخاطر، فضلاً عن تحسين إدارة المخاطر والتحكم في نسبة الائتمان إلى الودائع، بما يضمن استدامة الأعمال المصرفية وتحقيق الربحية المستدامة.

References

- 1- Abu Al-Ezz: Nahla Ahmed, 2020, Evaluating the Performance of the Financial Sector in Africa, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume: 21, Issue: 2, p.: 44.
- 2- Akbaş, H. E. (2012). Determinants of bank profitability: An investigation on Turkish banking sector. *Öneri Dergisi*, 10(37), 103-110.
- 3- Al-Khazari: Thuraya Abdul Rahim Ali, Al-Araji: Sabyan Tariq Saeed, 2020, Economic Measurement of the Impact of Financial Inclusion on Banking Stability in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 26, Issue 119, Page 329.
- 4- Aluko, Olufemi Adewale, Ajayi, Michael Adebayo, 2017, Determinants of banking sector development: Evidence from Sub-Saharan African countries, *Borsa Istanbul Review*, University of Ilorin, Nigeria: 1-18.
- 5- Bara, Alex, Mugano, GIFT & Roux, Pierre le, 2017, Bank concentration, country income and financial development in SADC, *Southern African Business Review*, 21, 150- 76.
- 6- Bui, Toan Ngoc, 2020, How Does the Relationship Between Economic Growth and Bank Efficiency? Evidence From Asean Countries, *International Transaction Journal of Engineering, Management, & Applied Sciences & Technologies*, 11(7): 1-10.
- 7- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2001). Financial structure and bank profitability.
- 8- Domicic, Mirna, 2016, Financial stability indicators- The case of Croatia, *Journal of central banking theory and practice*, 1, 113-140.
- 9- Fakhri: Samer Mohammed, Qader: Aso Baha Al-Din, 2016, Banking Profitability Index and the Factors Affecting It, a Standard Study in a Sample of Commercial Banks, *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume 6, Issue 2.
- 10- Kangni Kpodar , (2006) Développement financière, instabilité financière et croissance économique, thèse doctorat, Université d Auvergne-Glermont1, France.
- 11- Le, T. D., & Ngo, T. (2020). The determinants of bank profitability: A cross-country analysis. *Central Bank*.
- 12- Mahmoud: Alaa Shaker, Alraoy: Ali Abdul Muhammad Saeed, 2023, The Relationship between the Dimensions of Financial Inclusion and Monetary Policy in Iraq, *Journal of Dijlah University College*, Volume 6, Issue 2, April, Page 144.
- 13- Mirkin, Yaakov, Kuznetsova, Olga, Kuznetsov, Andrei, 2013, The Financial depth of emerging markets: the case of Russia, published in *competition and change*, 17(2):166.
- 14- Ozili, P. K., & Ndah, H. (2021). Impact of financial development on bank profitability. *Journal of Economic and Administrative Sciences*.
- 15- Ozili, P. K., & Ndah, H. (2024). Impact of financial development on bank profitability. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 40(2), 238-262.
- 16- Ozili, Peterson K, 2019, Determinants of Banking Stability in Nigeria, MPRA paper, 94092, CBN Bullion, 43 (2), 2nd Quarter.
- 17- Qandouz: Abdul Karim, Khalil: Saed, Siraj, Abdullah, 2022, Determinants of Financial Stability of Arab Banks, *Arab Monetary Fund*, Issue 11, 2022.
- 18- Ravikumar, Thangaraj, 2017, An introduction to Christ University Comprehensive Financial Inclusion Index: a result of critical assessment on indicators of financial inclusion measurement, *Journal of Advanced Research in Dynamical and Control Systems*, 7:153–159.
- 19- Sheikh Ali: Arjwan Younis Hussein, 2021, entitled: The Impact of Some Economic Variables on the Development of the Banking Sector, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul - Iraq.
- 20- Sviryzdenka, Katsiaryna, 2016, Strategy, Policy, and Review Department Introducing a New Broad-based Index of Financial Development, *International Monetary Fund WP/16/5 IMF Working Paper*.
- 21- Toyin, Onanuga Olaronke & Toyin, Onanuga Abayomi, 2016, The Response of Banking Sector Development to Financial and Trade Openness in the presence of Global Financial Crisis in Africa, *The Botswana Journal of Economics*, 14(1): 93-117.
- 22- Xu, M. T., Hu, K., & Das, M. U. S. (2019). *Bank profitability and financial stability*. International Monetary Fund.
- 23- Yüksel, S., Mukhtarov, S., Mammadov, E., & Özsarı, M. (2018). Determinants of profitability in the banking sector: an analysis of post-soviet countries. *Economies*, 6(3), 41.